International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (4)
IJESA
April 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (4)

صراع الدولة العثمانية مع القوى الأوربية (النمسا – روسيا أنموذجاً 1740-1792م)

أحمد علي عبدالله صالح
م. د.، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة تكريت، جمهورية العراق
Ahmedali79@tu.edu.iq

الملخص

اتجهت الدولة العثمانية بكل ثقلها باتجاه التطور العسكري والقتالي، وتجهيز الجيش وبناء السفن الحربية، ويبدو أن ثقل المهام واتساع أراضيهم هي التي اضطرتهم لذلك، أو أن تشكيل دولتهم كان عسكرياً بامتياز، منذ عام 1740 م أصبحت الدولة العُثمانية في تراجع كبير عن التطور الحضاري، وعاشت مدة طويلة من الجمود والركود الثقافي فيما أخذ خصومها يتفوقون عليها علمياً وعسكريًا، وأولهم مملكة النمسا وروسيا، ومع الوقت برزت التطورات الأوروبية، وبين التراجع للدولة العثمانية واضحاً فظهرت الهزيمة النفسية والفكرية لديهم، من جانب آخر برزت قوة جديدة عارضت المعادلة السياسية في أوروبا، ممتنعتاً أن تكون طرفًا في أي تسوية تحدث بين الدولة العثمانية وأوروبا وهي روسيا هذه القوة الجديدة ظهرت بشراسة على يد القيصر بطرس الأكبر، الذي عمل على انتشال روسيا من التخلف، وكان القيصر يعمل على تكوين جيش قوي وأسطول أقوى، يستطيع مد نفوذ روسيا في ثوبها السياسي والعسكري، وهذا الطموح جعل الصدام بين الروس والعثمانيين حتميًا، لا سيما لكسر سطوة الدولة العثمانية على البحر الأسود، وفتح الطرق أمام السفن الروسية للإبحار هناك، إضافة إلى فتح مضيقَي البوسفور والدردنيل أمام السفن التجارية الروسية، ولم يعترف بطرس الأكبر أو من جاؤوا بعده بدور الدولة العثمانية السياسي في أوروبا، ولهذه الأسباب اضطرت الدول الأوروبية المختلفة إلى العمل على دعم الدولة العثمانية في وجه توسع روسيا، والوقوف ضدها لإيقاف مد نفوذها والسيطرة على أراضي الدولة العثمانية، ليس حباً بالدولة العثمانية لكن عدم القبول بالتوسع الروسي، وحفظ التوازن في شرق أوروبا، لأن دول أوروبا الغربية لا ترغب بمد نفوذ روسيا لشرق أوروبا والبلقان، وقد استطاع العثمانيون على مدار القرن الثامن عشر أن يحافظوا على وجودهم السياسي في أوروبا وداخليًا، بفعل الدعم الدبلوماسي للدول الأوروبية باستثناء روسيا إلى الإبقاء عليها، ومن هنا جاءت أهمية دراسة هذا البحث لإظهار الصراع بين الدولة العثمانية من جهة وبين النمسا وروسيا من جهة أخرى من خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر (1740-1792 م) خلال هذه المرحلة التاريخية المهمة في هذه الدراسة.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (4)
IJESA
April 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (4)

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، القوى الأوربية، معاهدة، النمسا، روسيا، مولدافيا، الافلاق، البغدان.

The Ottoman Empire's Struggle Against European Powers (Austria – Russia as a Case Study, 1740-1792)

Ahmed Ali Abdullah Saleh
M.D., Department of History, College of Arts, University of Tikrit, Republic of Iraq
Ahmedali79@tu.edu.iq

Abstract

The Ottoman Empire directed its full weight toward military and combat development, equipping the army and building warships. It appears that the vast responsibilities and the expansion of their territories necessitated this effort, or that the very formation of their state was inherently military. However, by 1740, the Ottoman Empire experienced a significant decline in civilizational progress, enduring a prolonged period of stagnation and cultural inertia, while its rivals—chiefly Austria and Russia—began surpassing it in scientific and military advancements.

Over time, European developments became more pronounced, while the Ottoman decline became increasingly evident, leading to psychological and intellectual defeatism. Meanwhile, a new power emerged to challenge the political balance in Europe, refusing to be part of any settlement between the Ottoman Empire and Europe—Russia. This new force, under the leadership of Tsar Peter the Great, aggressively sought to lift Russia out of backwardness. The Tsar worked to establish a powerful army and an even stronger navy capable of expanding Russia's political and military influence. This ambition made conflict between Russia and the Ottomans inevitable, particularly in breaking the Ottoman dominance over the Black Sea, opening maritime routes for Russian ships, and securing the Bosporus and Dardanelles straits for Russian commercial vessels.

Neither Peter the Great nor his successors acknowledged the Ottoman Empire's political role in Europe. Consequently, various European states found it necessary to support the Ottoman Empire against Russia's expansion, not out of affinity for the Ottomans, but to counterbalance Russian influence and preserve stability in Eastern Europe. Western European nations were unwilling to see Russian influence extend into Eastern Europe and the Balkans. Throughout the 18th century, the Ottomans managed to maintain their political presence in Europe, largely due to diplomatic support from European nations—except Russia—which ensured their continued existence.

This study is significant as it highlights the conflict between the Ottoman Empire and the two major European powers, Austria and Russia, during the second half of the 18th century (1740-1792), a crucial historical period that shaped regional and international dynamics.

Keywords: Ottoman Empire, European Powers, Treaty, Austria, Russia, Moldavia, Wallachia, Bogdania.

المقدمة

إن الهدف من هذه البحث هو دراسة تاريخ صراع الدولة العثمانية ضد القوى الأوربية فبعد أن كان الصراع مع النمسا حصراً في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر مع النمسا أصبح في النصف الثاني من القرن الثامن عشر للتدخل الروسي أثر كبير في تجدد الصراع واختلاف طرق القتال، وقد ركزت الدراسة عل المدة الزمنية الممتدة بين عامي (1740- 1792م)، إذ مثلت هذا المدة صراع اشتد بين الدولة العثمانية والنمسا وروسيا من جهة طيلة القرن الثامن عشر الميلادي وتُعد من الدراسات التاريخية المهمة في تلك المدة وخاصةً في نهاية القرن الثامن عشر والتي عدت التراجع الكبير للدولة العثمانية إذ فقدت معظم أراضيها وحدودها الشمالية والغربية لصالح النمسا وروسيا. السبب الرئيسي إلى اختيار موضوع البحث هو الموقع الجغرافي المهم إذ تمثل منطقة الصراع البوابة الشرقية لأوروبا. تناول البحث مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، المبحث الأول بعنوان وفاة الإمبراطور كارل السادس واعتلاء ابنته العرش إذ تم التركيز على الحدث الأبرز وهو وفاة كارل السادس وما تبعها من حرب وراثية طاحنة في أوروبا، فقد تم معالجة الأحداث وبيان الأسباب والنتائج

بأسلوب وحيادي علمي، أما المبحث الثاني جاء بعنوان المصادقة على تجديد معاهدة السلام 1748 م، وناقش هذا المبحث معاهدة الدولة العثمانية مع بروسيا عام 1761م وموقف الدولة العثمانية من الصراع الأوربي الداخلي وأيضاً موقف الدولة العثمانية من الصراع الأوربي الداخلي وتم مناقشة معاهدة كوجك كينارجي مع روسيا عام 1774م وأهميتها التاريخية، وجاء المبحث الثالث بعنوان الاتفاق السري الروسي النمساوي ضد الدولة العثمانية وتم عرض الأحداث بشكل علمي وحيادي إذ بين إعلان الدولة العثمانية الحرب ضد النمسا وروسيا وكيفية عقد اتفاقيات الدولة العثمانية مع السويد وبروسيا وأيضاً عرض مفاوضات السلام بين الدولة العثمانية والنمسا برعاية الدول الأوربية بأسلوب علمي وعرض معاهدة زيشتوي بين الدولة العثمانية والنمسا عام 1791م إذ تم عرض المعاهدة بشكل دقيق جداً وخاصةً بعد أن استطاع الباحث من الحصول على الوثائق الخاصة بهذه المعاهدة المهمة، وأخيراً معاهدة ياش بين الدولة العثمانية ورسيا في 9 كانون الثاني عام 1792م. أما الخاتمة فقد بين فيها الباحث لما توصل من استنتاجات مهمة في هذه الدراسة.

المبحث الأول: وفاة الإمبراطور كارل السادس

أولاً: وفاة الإمبراطور واعتلاء ابنته العرش:

بعد وفاة الإمبراطور كارل السادس[1] دون أن يترك وريثًا من الذكور، اعتلت ابنته ماريا تيريزا [2] (1740-1780م) العرش، ففي 20 تشرين الأول عام 1740م، وبعد وفاة والدها، تولت ماريا تيريزا التي كانت تبلغ من العمر ثلاثة وعشرين عامًا، حكم النمسا وبوهيميا والمجر بصفتها ملكة لهذه الأراضي، أبلغت الملكة الدولة العثمانية بأنها تعترف بمعاهدة بلغراد المبرمة في عام (1739) م التي كان والدها قد صادق عليها خلال حياته، وأكدت أنها لن تقوم بأي تصرف يتعارض مع بنود هذه المعاهدة، كما أعلنت أنها ستُبقي المبعوث كوفريز كونت دو أولفيلد سفيرًا دائمًا، وفقًا لشروط السلام التي أبرمها والدها. [3]

(1) كارل السادس: ولد في تشرين الأول عام 1685م، وهو من أسرة ال هبسبورغ نصب إمبراطوراً للإمبراطورية الرومانية المقدسة خلفاً لأخيه الأكبر يوزف الأول، ونصب ملكاً للنمسا والمجر وكرواتيا وبوهيميا منذ عام 1711م، لديه ابنتين ماريا تيريزا خلفت والدها بعد وفاته عام 1740 م، للمزيد ينظر: جونز كولين، الأمة العظيمة فرنسا من لويس الخامس عشر إلى نابليون، مطبعة جامعة كولومبيا، بريطانيا، 2002، ص 89.

(2) ماريا تريزا: وهي ابنة الملك شارل السادس الكبرى ولد عام 1717م في النمسا، وتزوجت بالدوق دي لورين، ولعدم وجود أخوه ذكور لديها فقد أوصي الحكم لها، تعرضت لمعارضة قوية لكنها استمرت في الحكم توفيت عام 1780 م، للمزيد ينظر: محمد فريد بيك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981، ص 324.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (4)
IJESA
April 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (4)

بناءً على ذلك، كتب السلطان محمود الأول [1] رسالة إلى الإمبراطورة الجديدة ماريا تيريزا، وأوكل نقلها إلى علي باشا، وذلك في المدة بين 7 و16 شباط عام 1741 في الرسالة ذكر السلطان أن مسألة تحديد الحدود بين الدولتين كان من المفترض أن تُحل وفقًا للمعاهدة، إلا أن وفاة والدها، الإمبراطور كارل السادس، قد حالت دون ذلك كما أوضح أن جميع الدول الصديقة للنمسا حزنت على وفاته ، لكنه أشار إلى أن اعتلاء ابنته العرش كان أمرًا مطمئنًا، بعد ذلك، أكد السلطان أن الدولة العثمانية ستحافظ على جميع بنود معاهدة بلغراد، التي تم توقيعها في 18 سبتمبر 1739م، دون أي خرق أو تغيير، كما أبلغ الإمبراطورة بأن مبعوثها سيحظى بالاحترام الواجب إلا أن وفاة كارل السادس واعتلاء ماريا تيريزا العرش أثارا صراعات بين النبلاء الطامعين في عرش آل هابسبورغ فلم يعترف دوق بافاريا، كارل ألبرت، ولا فردريك الثاني من بأحقيتها في العرش بسبب الروابط العائلية، وسعوا بمساعدة فرنسا إلى تقديم مطالب وراثية، مما وضع ماريا تيريزا ودولتها في موقف صعب. [2]

وفي عام 1745م، تم انتخاب كارل ألبرت إمبراطورًا للنمسا والإمبراطورية الرومانية المقدسة، وتُوج رسميًا وهكذا فإن المرسوم الإمبراطوري الذي أصدره الإمبراطور كارل السادس سابقًا لضمان وراثة العرش لابنته ماريا تيريزا وحاول جاهدًا في جعله معترفًا به دوليًا، لم يكن له أي تأثير يُذكر خلال حرب الخلافة التي اندلعت في أوروبا، إذ شنت كل من بافاريا وساكسونيا وإسبانيا هجومًا ضد الإمبراطورة ماريا تيريزا، التي استطاعت من جهتها تكوين تحالف مع بريطانيا وروسيا وهولندا لمواجهة أعدائها. [3]

ثانياً: الأوضاع من جهة الشرق والغرب للدولة العثمانية:

أما في الجبهة العثمانية، فقد أثّرت الحروب المستمرة بين الدولة العثمانية والصفويين على سياساتها الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بأوروبا فبعد معاهدة بلغراد عام 1739م [4]، التي أرست السلام بين الدولة

Ugur KURTARAN, OSMANLI -AVUSTURYA D_PLOMAT_KLSKLER, (1526- 1791), Yüksek Lisans Tezi, Tarih Ana Bilim
([1]) Dalı, GAZ_OSMANPASA ÜN_VERS_TES_ SOSYAL B_L_MLER ENST_TÜSÜ, TOKAT- 2006, s233.

([1]) السلطان محمود الأول: هو ابن مصطفى الثاني ولد في 2 اب 1696م في إسطنبول، تولى الحكم بعد عمه أحمد الثالث في عام 1730م، كان عصره مليء بالأحداث الكبيرة إذ حصلت حروب كبيرة وأحداث جسيمة، امتد حكمه حتى وفاته عام 1754م. للمزيد ينظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص320.

([2]) BASBAKANLIK OSMANLI ARSiVi, Nâme-i Hümâyûn Defteri, Nr. 7, S609._

([3]) Ugur KURTARAN. OP .CIT, 2006, s234.

([4]) معاهدة عام 1739 م في صباح يوم 18ايلول عام 1739م، في تمام الساعة السادسة صباحًا، تم توقيع معاهدة السلام بين الكونت نايبرغ ممثلاً عن النمسا والصدْر الأعظم محمد باشا ممثلاً عن الدولة العثمانية، استمرت المعاهدة 27 عامًا، وضمت 23 مادة وخاتمة، للمزيد ينظر:
Bozkurt, N, 1699- 1736 Tarihli Ecnebi Defterklerine Göre XVIII
Yüzyılın _lk Yarısında Osmanlı-Avusturya Münasebetleri, Basılmamıs Yüksek Lisans, 1994, S21.

العثمانية من جهة والنمسا وروسيا من جهة أخرى، ركزت الدولة العثمانية كل جهودها على القتال ضد الدولة الصفوية، وفي الوقت الذي كانت الدولة العثمانية مشغولة في الغرب بالصراعات ضد النمسا وروسيا، كان نادر شاه [1] يوسع نفوذه في الشرق، إذ قاد حملات عسكرية في أفغانستان والهند بين عامي 1737م و1741م، مما عزز من قوته العسكرية والسياسية، وبعد ذلك، وجّه أنظاره نحو الدولة العثمانية إلا أن محاولاته باءت بالفشل مما دفعه إلى تقديم عروض للسلام، انتهت بتوقيع معاهدة إسطنبول مع الدولة العثمانية في 4 ايلول عام 1747م، وفقًا لشروط معاهدة قصر شيرين السابقة، في النهاية استمرت الحروب العثمانية - الصفوية على مدة متقطعة لمدة 24 عامًا، إلا أنها لم تغير التوازن السياسي والاقتصادي الذي تأسس منذ عهد السلطان سليمان القانوني. [2]

استغلت فرنسا انشغال النمسا بالحروب التي خاضتها ضد بروسيا، مثل حرب سيليزيا وحرب السنوات السبع، وسعت إلى تحقيق أهدافها في أوروبا من خلال استراتيجيتين متزامنتين. فمن جهة، قدمت فرنسا الدعم للنبلاء الذين كانوا يتنافسون على العرش الإمبراطوري، كما حاولت بناء تحالفات جديدة داخل القارة ومن جهة أخرى سعت إلى ضم الدولة العثمانية إلى صفها، بهدف إشراك النمسا في حرب متعددة الجبهات وإضعافها، مما يسهل تحقيق مصالحها الأوروبية. [3]

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت قد أبرمت حديثًا معاهدتي سلام هامتين مع ثلاث دول، وسعت إلى الحفاظ على سياستها السلمية، فإن فرنسا وبروسيا حاولتا تغيير هذا الموقف من خلال تقديم عروض مغرية للعثمانيين، وقاد هذه المساعي السفير الفرنسي في إسطنبول، كاستيلان، بالتعاون مع خبير المدفعية العثماني أحمد باشا (المعروف سابقًا باسم بانيفال) وفي هذا السياق اقترحت فرنسا على الدولة العثمانية تحالفًا يتكون من ست نقاط تهدف إلى جرّ العثمانيين إلى الحرب ضد النمسا وكانت بنود هذا التحالف كما يلي: [4]

1. إرسال ممثل عثماني للمشاركة في مفاوضات السلام الجارية بين فرنسا والنمسا في مدينة آخن.

([1]) نادرشاه الافشاري: ولد في 22 تشرين الأول 1688م في خراسان، تعود أصوله إلى قبائل افشار التركمانية التي استقرت في شمال الدولة الصفوية، كانت له علاقات كبيرة مع الدولة الصفوية إلى أن استطاع من السيطرة على الحكم عام 1763م، وقد قام بتحويل اسم الدولة الصفوية وتغير علم الدولة إلى الدولة الافشارية، استمر في الحكم 11عام فقط وبعدها اغتيل في عام 1747م. للمزيد ينظر: خالد السعدون، مختصر التاريخ السياسي للخليج العربي من أقدم حضاراته حتى سنة 1971م، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2012م، ص 189 -192.

([2]) Ugur KURTARAN. OP .CIT, 2006, s236.

([3]) إيمان علاء الدين ابراهيم صائغ، العلاقات العثمانية النمساوية 1804-1868 م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أم القرى، السعودية، 2015، ص40.

([4]) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص324؛ علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، مشورات مكتبة طرابلس، لبنان، د ت، ص231.

2. تحالف فرنسا والدولة العثمانية لإجبار الأرشيدوق فرانز ستيفان التوسكاني [1] الذي تم انتخابه إمبراطورًا للإمبراطورية الرومانية المقدسة، على التنازل عن العرش.
3. استعادة السلطان العثماني للأراضي التي كان قد فتحها في المجر.
4. استمرار الحرب حتى يتخلى فرانز ستيفان عن التاج الإمبراطوري.
5. توسيع الاتفاقية بحيث تشمل جميع حلفاء فرنسا.
6. منع أي دولة من الدول الموقعة على المعاهدة من إجراء مفاوضات سلام منفصلة مع الأرشيدوق التوسكاني أو ملكة المجر ماريا تيريزا.

إلى جانب هذه الأهداف السياسية، كان لفرنسا سبب آخر يدفعها إلى تأخير عملية السلام، وهو وفاة الإمبراطور النمساوي كارل السادس عام (1711-1740م)، الذي كان قد وقع على معاهدة السلام عام 1739م [2]، وقد أدى صعود خلفه إلى العرش إلى إثارة نقاشات داخل النمسا وخارجها، إذ تحولت خلافته إلى قضية سياسية حساسة استغلتها الدول الأوروبية لتحقيق مصالحها الخاصة بعد تولي ماريا تيريزا الحكم في النمسا، واصل زوجها فرانز ستيفان، الذي كان أرشيدوق توسكانا ولورين، تعزيز سلطته، مما أثار قلق فرنسا، التي كانت ترى أن هذه المناطق ستخرج تمامًا من نفوذها. لذلك، حاولت فرنسا استخدام الدبلوماسية والتأثير على الدولة العثمانية لمنع تجديد معاهدة بلغراد لعام 1739 بين العثمانيين والنمساويين. [3]

طلبت ماريا تيريزا من الباب العالي الحفاظ على السلام القائم وإدراج زوجها في المعاهدة الجديدة لكن على الرغم من الجهود الدبلوماسية الفرنسية، تمكن السفير النمساوي في إسطنبول، بينكلر، من إقناع العثمانيين بتجديد معاهدة بلغراد دون أي تغييرات وبشكل غير محدد المدة، وهكذا، في 27 ايار عام 1747م، تم تجديد المعاهدة رسميًا، مما عزز الاعتراف بماريا تيريزا كوريثة وحيدة لعرش الإمبراطورية النمساوي، وعلى الرغم

(1) فرانز ستيفان: ولد في عام 1708م والده ليوبولد دوق لورين، أصبح إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة في عام 1745م بعد زواجه من ماريا تيريزا ابنة الإمبراطور كارل السادس، إضافة إلى ذلك أصبح اشيدوقاً للنمسا ودوق لورين وبار ودوق توسكانا الأكبر، استمر للحكم حتى وفاته في حادثة دهس عام 1765م. للمزيد ينظر: هيل. أ، فلورنسا ومدتشي، مكتبة اوريون، لندن، 1977، ص 123 -128.

(2) فهد عويد عبد، "البحر الأسود بين السيادة العثمانية والتهديدات الروسية في القرن الثامن عشر"، مجلة كلية التربية، العدد 20، جامعة واسط، تموز 2015، ص 307.

(3) Köse, O., "XVIII. Yüzyıl Osmanlı Rus Münasebetleri", Türkler, C. XI Yeni Türkiye Yayınları, Ankara, 1992 S 542.

من معارضة السفير الفرنسي كاستيلان ووفاة بونيفال قبل يومين فقط من توقيع المعاهدة، تم تمديد الاتفاقية بشروطها الأصلية وبصورة دائمة. [1]

ثالثاً: تجديد معاهدة عام 1739م بعد وفاة كارل السادس مع النمسا عام 1746م:

على الرغم من أن المادة 23 من معاهدة بلغراد نصت على "توقيع المعاهدة لمدة 27 سنة، وفي نهاية هذه المدة أو في منتصفها، إذا رغبت أي من الطرفين، سيتم مناقشة تمديد المعاهدة"، إلا أنه قبل انتهاء المدة المذكورة، تم قبول مطالب ماريا تيريزا، التي كانت مشغولة بحروب الخلافة النمساوية، وبناءً على ذلك تم توقيع معاهدة دائمة للتجارة بين الدولتين. [2]

إن توقيع هذه المعاهدة يُعد دليلاً على نجاح بينكلر كدبلوماسي. في عام 1746، أعلن هينريش فون بينكلر عن تتويج القيصر فرانز (زوج ماريا تيريزا) على العرش، وكان قد حقق هذه النتيجة بفضل براعته في فن الدبلوماسية، ومعرفته الكافية بالسفراء الأجانب في إسطنبول، وقدرته على التأثير على الدولة العثمانية، لقد أثار نجاحه هذا صدى ليس فقط في فيينا، ولكن في جميع دول أوروبا، لم يقتصر دوره على تعديل معاهدة بلغراد فحسب، بل ادى أيضًا دورًا كبيرًا في العلاقات العثمانية النمساوية خلال مدة السلام التالية. [3]

تم قبول معاهدة بلغراد من قبل كلا الطرفين في 18 تشرين الأول عام 1739م، وشملت تحديد الحدود بعد الحرب وتبادل الأسرى، وحماية حقوق السفراء، وكيفية استقبال السفراء، وعدم حماية اللصوص، والعلاقات التجارية، وفي 27 ايار عام 1747م، تم تعديل هذه المعاهدة، إذ استمرت بنود المعاهدة السابقة في قوتها، وتم قبول قيام تجار دوقية توسكانا الكبرى، هامبورغ، ولوبيك بالتجارة تحت علم النمسا وبرعاية إمبراطورها. [4]

بهذه الطريقة، تم إعادة تنظيم الأنشطة التجارية للرعايا التابعين للإمبراطورية النمساوية والدولة العثمانية في ظل السلام، مما جعلها دائمة، بعد تجديد السلام بين الطرفين، تم منح السفير النمساوي في إسطنبول،

(1) محمد حمزة الحداد، المجمل في الآثار والحضارة، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، دت، ص98؛ إيمان علاء الدين ابراهيم صائغ، المصدر السابق، ص40.

(2) Bozkurt, N, 1699- 1736 Tarihli Ecnebi Defterklerine Göre XVIII Yüzyılın _Ik Yarısında Osmanlı-Avusturya Münasebetleri, Basılmamıs Yüksek Lisans, 1994, S21.

(3) Öztuna, Y., Osmanlı Devleti Tarihi, C. I, Ankara, (1998), S490.

(4) Bozkurt, N, OP .CIT, 1996, S 50.

بينكلر، رتبة "سفير وسطي"، ومن جهة أخرى، تم تعيين مصطفى حاتّي أفندي كـ "سفير وسطي" إلى النمسا من قبل الدولة العثمانية، كدليل على الصداقة والاحترام المتبادل. [1]

رابعاً: بنود المعاهدة الجديدة: لعام 1747م: [2]

1. يُسمح لتجار دوقية توسكانا الكبرى، وكذلك تجار هامبورغ ولوبيك، بدخول الأراضي العثمانية وممارسة التجارة تحت حماية العلم والامتيازات النمساوية.
2. براءة الامتياز: (Patente) وثيقة تُمنح للتجار الأجانب، تمنحهم الحماية من قبل السفراء، ما يسمح لهم بممارسة التجارة في ظل رعاية دولهم بدلاً من الخضوع المباشر لقوانين الدولة العثمانية.
3. كان على تجار الدولة النمساوية دفع رسوم جمركية بنسبة 3٪ لمرة واحدة فقط عند نقل البضائع التي اشتروها من الأراضي العثمانية (شريطة ألا تكون هذه البضائع محظورة) إلى بلادهم. كما منحت الدولة العثمانية التجار النمساويين نفس الامتيازات التي كانت تُمنح لتجار الدول الصديقة الأخرى، وكان هذا المبدأ ينطبق أيضًا على التجار العثمانيين الذين يتوجهون إلى النمسا.
4. كانت رسوم الجمارك بنسبة 3٪ تُحصّل من البضائع نفسها، حيث لم يكن مأمورو الجمارك يجبرون التجار على دفعها نقدًا، عند شراء البضائع من إسطنبول وتحميلها على السفن، كان يتعين على التجار النمساويين دفع الرسوم الجمركية إلى مأمور جمارك إسطنبول لمرة واحدة فقط، ثم يحصلون على "إفادة التخليص الجمركي مما يمنع تعرضهم لأي تفتيش أو عرقلة عند مرورهم من حصون مضيق البوسفور.
5. في حال دفع الرسوم الجمركية لمرة واحدة على البضائع، لم يكن مطلوبًا من التجار النمساويين دفع أي رسوم إضافية عند انتقالهم إلى ميناء آخر داخل الأراضي العثمانية أما إذا حاول التجار تهريب البضائع دون دفع الرسوم الجمركية وتم القبض عليهم، فكان يتم فرض ضعف الرسوم الجمركية كعقوبة.
6. لم يكن مطلوبًا من التجار النمساويين دفع رسوم جمركية على ما بحوزتهم من العملات الذهبية والفضية، كما سُمح لهم بأخذ أي بضائع لم يُذكر صراحة في المعاهدات أنها محظورة، وذلك بشرط دفع الرسوم الجمركية المقررة عليها، إذا استخدم التجار النمساويون السفن العثمانية لنقل بضائعهم،

(2) Savas, A._., "Osmanlı Diplomasisinde El-Kadimu Yüzaru Kaidesi", Tarih Enstitüsü Dergisi (Prof. Dr. M.Münir Aktepe'ye Armagan), _stanbul, 1997[1], S440.
([2]) BASBAKANLIK OSMANLI ARSiVi, Nemçe Ahidnâme Defteri, Nr. 57/1, S62-66._

لم يكن من المسموح فرض رسوم جمركية تزيد عن نسبة 3٪ بحجة استخدام السفن العثمانية، لأن ذلك كان سيعد خرقًا للاتفاقية.

7. تم منح التجار النمساويين الحق في شراء ونقل البضائع التي يحق لتجار الدول الصديقة الأخرى شراؤها ونقلها من الدولة العثمانية إلى بلادهم، كان يحق لسفير الدولة النمساوية في إسطنبول ورئيس ديوان السفارة تعيين قناصل، نواب قناصل، ومترجمين في المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وفي الجزر العثمانية، إذ كان للدول الصديقة قناصلها ومترجميها، وذلك لضمان أمن وراحة التجار النمساويين، أما في المناطق التي لم يكن فيها قناصل أو مترجمون من قبل، فكان تعيينهم يتطلب موافقة الدولة العثمانية، وكان يتم منحهم وثائق رسمية لضمان حمايتهم من قبل الحكام والضباط في المناطق التي يخدمون فيها.

8. في حال وفاة أحد التجار النمساويين داخل الأراضي العثمانية، لم يكن يسمح بالاستيلاء على أمواله أو ممتلكاته، بل يتم تسليمها لورثته الشرعيين، كان القناصل والمترجمون والتجار والخدم التابعون للنمسا معفيين من دفع الجزية أو أي تكاليف أخرى قد تسبب لهم الإزعاج، ولتجنب النزاعات في مسائل البيع والشراء والتجارة والكفالات، كان يتعين على القناصل والمترجمين والتجار تسجيل معاملاتهم في سجلات القضاة والحصول على وثائق رسمية (حجة شرعية)، وفي حالة حدوث نزاع قضائي، يتم الرجوع إلى هذه الوثائق للفصل في القضية.

9. إذا نشأ نزاع بين قنصل أو نائب قنصل أو مترجم أو تاجر نمساوي أو أحد تابعيهم وأي شخص آخر، وكان المبلغ المتنازع عليه يتجاوز 3000آقجة (العملة النقدية للدولة العثمانية)، فإن القضية لم تكن تُنظر في المحاكم المحلية بل تُرفع إلى إسطنبول مباشرة.

أما في حالة النزاعات بين التجار النمساويين أنفسهم، فكان القناصل والمترجمون يتولون حلها وفقاً لأعرافهم وإذا نشأ نزاع بين تاجر نمساوي وأي طرف آخر أثناء استعداده للسفر أو أثناء وجوده على متن سفينة، لم يكن يُمنع من مواصلة رحلته، بل كان النزاع يُحل من خلال القناصل أو نوابهم أو مترجميهم دون تأخير علاوة على ذلك، لم يكن يتم استدعاء أي تاجر نمساوي للمثول أمام المحكمة في إسطنبول ما لم يكن لديه مترجمة الخاص.

ويضيف اوغور كورتاران في كتابه العلاقات العثمانية النمساوية 1526-1791 فقرات للمعاهدة وهي: [1]

1. أينما ذهب التجار النمساويين، لن يُطلب منهم الهدايا من قبل الوالي أو القاضي أو أي من المسؤولين الآخرين.
2. التجار الذين يصلون إلى الموانئ العثمانية يمكنهم الإقامة في الأماكن التي يمارسون فيها أنشطتهم التجارية حتى الانتهاء منها ولن يجبروا على تصدير بضائعهم إذا لم يرغبوا في ذلك.
3. عندما تتعرض سفن التجار النمساويين للعواصف، سيساعدهم قادة السفن العثمانية والأشخاص الموجودون في المنطقة ولن يُطلب منهم دفع أكثر من الأجر المناسب، إذا غرقت سفن التجار النمساويين سيتم تسليم البضائع التي تطفو إلى أقرب قنصل دون أن يتم أخذ أي تعويض إضافي.
4. إذا تسبب القراصنة المالطيين والألبان في ضرر لرعايا الدولة العثمانية في البحر الأبيض المتوسط، فلن يتعرض تجار النمسا لأذى مماثل.
5. إذا نقل التجار العثمانيون بضائع على سفن تجار النمسا، سيُدفعون نفس الضرائب التي يدفعها ركاب السفن البريطانية والفرنسية والهولندية.
6. لن تُحتجز سفن التجار النمساويين لأغراض نقل البضائع المملوكة للدولة أو نقل الجنود.
7. عندما تلتقي سفن الحروب للدولتين في البحر، سيتبادلون إظهار الصداقة ولن يلحقون ضررًا ببعضهم البعض.
8. عندما يرغب أحد التجار النمساويين في السفر إلى أراضي الدولة العثمانية للتجارة أو الزيارة أو العودة إلى وطنه، ستتعاون معه الحكومة العثمانية وفقًا للترتيبات المناسبة.
9. سيتم منع الضرر الذي قد يلحقه الجباه والآخرون من خلال منحهم أوامر سفر أو تحذيرات كتابية.
10. إذا لم يعين التجار النمساويون سمسارًا من الطائفة اليهودية طواعية، فسيتم تعيين سمسار يهودي بشرط منحهم براءة من قبل الدولة العثمانية.
11. لن يُجبر التاجر النمساوي، القنصل أو القنصل بالوكالة، الذي لم يصبح مسلمًا طواعية، على قبول الدين الإسلامي أما من قبلوا الإسلام طواعية، فسيتم تحصيل الديون المقررة عليهم إذا كانت موجودة.

(1) Ugur KURTARAN. OP .CIT, 2006, s238-242.

12. إذا كان أحد التجار أو الرعايا النمساويين يحملون براءة إمبراطور النمسا وكانوا في سفينة قراصنة، وأُخذت السفينة وتم أسر القراصنة، فسيتم إطلاق سراح التاجر أو الرعية النمساويين في حال تم التأكد من عدم ارتباطهم بالقراصنة.
13. عند انتهاء هذه المعاهدة بين الإمبراطورية النمساوية والدولة العثمانية، سيكمل التجار من كلا البلدين نشاطاتهم التجارية وسيتمكنون من العودة إلى بلدانهم بأمان.
14. سيتم إبلاغ بنود هذه المعاهدة إلى أساطيل الجزائر وطرابلس وتونس من قبل الدولة العثمانية، وبالتالي ضمان مرور التجار والرعايا النمساويين بأمان وسيتم إجراء مشاورات في إسطنبول لكي يتمكن أساطيل الجزائر وتونس وطرابلس من الانضمام إلى بنود هذه المعاهدة، كما سيتم قبول إرسال موظفين من الدولة العثمانية والنمسا إلى أساطيل غرب طرابلس لإبرام اتفاقات.
15. تم توقيع بنود هذه المعاهدة من قبل السفير بينكلر باسم إمبراطور النمسا ومن قبل الوزير الأعظم محمد باشا باسم السلطان العثماني، تم قبول أنه سيتم المصادقة على المعاهدة خلال 60 يومًا من تاريخ قبول وتوقيع البنود، وذلك لضمان عدم مخالفة معاهدة السلام.

المبحث الثاني

أولاً: المصادقة على تجديد معاهدة السلام 1748 م:

في 23 كانون الثاني عام 1748م، غادر مصطفى حاتّي أفندي إسطنبول مع بعثة مكونة من 82 شخصًا، محملاً بهدايا ثمينة للغاية، بالإضافة إلى نص معاهدة السلام المعدلة التي تم تمديدها، بالإضافة إلى رسالتين موجهتين إلى الملك والملكة ماريا تيريزا وزوجها فرانز ستيفان، ورسائل موجهه إلى رئيس الوزراء النمساوي، وبذلك، وعلى الرغم من جميع التحريضات الفرنسية، أدى الموقف الدبلوماسي تجاه النمسا إلى تمديد معاهدة السلام الموقعة في عام 1739م إلى أجل غير مسمى، مما دخلت النمسا في مدة طويلة من السلام في العلاقات مع النمسا، مع هذا السلام، تم تجنب النمسا الوقوع بين جبهتين، وأصبحت الدولة العثمانية ملزمة بمواصلة هذا السلام الذي أبدته في وقت صعب، ووعدت بالحفاظ عليه لسنوات عديدة. [1]

(2) Savas, A., OP .CIT 1997[1], S451.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (4)
IJESA
April 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (4)

بعد وفاة السلطان أحمد الأول في عام 1754، بعث خليفته، السلطان عثمان الثالث [1]، برسالة إلى إمبراطور النمسا في المدة من 26 كانون الأول عام 1754 م إلى 4 كانون الثاني عام 1755م، ليُعلمه بتوليته العرش في الرسالة التي أرسلها إلى الإمبراطور النمساوي، ذكر السلطان أنه قد تولى العرش وأنه مستمر في دعم السلام والصداقة بين الدولتين، وفي المقابل، ردت ماريا تيريزا وزوجها فرانز ستيفان بنفس الرد، وبذلك أكدا أنهما سيحافظان على الصداقة والمودة بين الدولتين. [2]

وفي نفس الوقت خلال مدة حرب السبع سنوات بين النمسا والدول الأوروبية، حدثت تغييرات في عرش الدولة العثمانية، ففي 30 تشرين الأول عام 1757م، توفي السلطان عثمان الثالث، وتولى العرش مكانه السلطان مصطفى الثالث [3]، بعد تولي السلطان مصطفى الثالث العرش، وعلى الفور، كما هو معتاد، أرسل السلطان مبعوثه أحمد رسمي أفندي، بصفته سفيرًا مؤقتًا إلى فيينا للإعلان عن وصوله إلى العرش[4]، وبهذا الشكل استمر عهد السلام في السياسة الخارجية العثمانية في مدة حكم السلطان مصطفى الثالث، وكانت الأسباب الرئيسة لاستمرار هذه المدة الطويلة والفعالة من السلام في أوروبا هي انشغال الدول الأوروبية بحروب النمسا الوراثية (1740-1748)، ثم حرب السبع سنوات (1756-1763). [5]

ثانياً: معاهدة الدولة العثمانية مع بروسيا عام 1761م:

ومن جهة أخرى، كانت السياسة التوسعية لبروسيا البروتستانتية الألمانية في أوروبا الوسطى والشرقية، مما شغل النمسا وروسيا على حد سواء أخيرًا، بعد وفاة نادر شاه عام 1747م ، عاشت الدولة الافشارية مدة من الاضطراب السياسي لمدة نصف قرن، مما جعل حدود الدولة العثمانية الشرقية خالية من أي تهديدات في هذا السياق، أتم أحمد رسمي أفندي مهمته وأعاد إلى إسطنبول مع رسائل تهنئة من الإمبراطور فرانز ستيفان

(1) السلطان عثمان الثالث: هو ابن السلطان مصطفى الثاني ابن محمد الرابع ولد في اسطنبول عام1696م، تولى السلطنة بعد وفاة اخيه السلطان محمود الثالث في عام 1755م، كان ذو توجه صوفي، وكان صارما ولم تحدث اي معارك في عصره، توفي بعد سنتين من تسنمه السلطنة. للمزيد ينظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص327 -328.

(2) lgürel, M, "III. Osman, III. Mustafa", Dogustan Günümüze Büyük, slâm Tarihi, C. XI, Çag Yayınları, _stanbul. (1993), S147.

(3) السلطان مصطفى الثالث: ولد عام 1717م في اسطنبول، وهو ابن السلطان أحمد الثالث ورث السلطنة من ابن عمه السلطان عثمان الثالث الذي لم يعقب ورائه وريث، استمر حكمه حتى عام 1774م، يعرف عصره بالركود والانتعاش للمزيد ينظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص329-331.

(4) Öztuna, OP .CIT, 1994, S52.

(5) Bozkurt, N, OP .CIT, 1996, S 50.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (4)
IJESA
April 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (4)

والإمبراطورة ماريا تيريزا، هكذا استمر السلام بين الدولتين حتى اندلاع الحرب في 9 شباط عام 1788م نتيجة لتحالف الإمبراطور النمساوي جوزيف الثاني مع كاترين الثانية ضد الدولة العثمانية. [1]

كانت حرب الوراثة النمساوية التي بدأت في عام 1740م قد انتهت بتوقيع معاهدة (أكس لا شابيل) [2] في عام 1748م، بهذه الطريقة، على الرغم من أن الدولة كانت ترغب في استمرار مدة السكون التي بدأت مع معاهدة بلغراد عام 1739م، إلا أنه خلال حرب السنوات السبع في أوروبا، كانت الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا تعمل باستمرار على إدخال الدولة العثمانية في تحالف معها. [3]

لهذا الغرض، بدأ أولاً ملك بروسيا بالاتصال بالباب العالي لاستخدامه إلى جانبه على الجبهة النمساوية، وفي هذا السياق طلبت بروسيا أن يتم توقيع معاهدة الدفاع والتجارة بين بروسيا والدولة العثمانية، التي لم تُنفذ في عام 1755م، لذا أرسلت بروسيا سفيرها كارل أدولف فون ركسين إلى إسطنبول مرة أخرى في 28 أيلول عام 1756م، من خلال هذه المعاهدة، كانت بروسيا ستتخذ تدابير ضد النمسا وروسيا، مما سيمنع تقوية النمسا ويمنحها فرصة للهروب من الانهيار، لهذا الهدف، منح ملك بروسيا سفيره ركسين صلاحية لإبلاغ الباب العالي بأن بروسيا ستقبل أن تكون حليفة الدولة العثمانية، وإذا هاجمت النمسا في الحروب السبع القادمة، فسيتم اعتبار السلطان ملك المجر، وفي العام الذي وصل فيه ركسين إلى إسطنبول في كانون الثاني 1757م، تم تعيين كوجا راغب باشا صدراً أعظم للدولة العثمانية. [4]

كان ركسين سفير بروسيا يسعى إلى تجنب القلق داخل الدولة العثمانية بسبب التغيرات السياسية في أوروبا، إذ كانت فرنسا والنمسا وروسيا قد تحالفت، وكان يحاول جذب العثمانيين إلى صف بروسيا، وبهذا بدأ مدة من الصراع الدبلوماسي بين بروسيا التي كانت تنتظر دخول العثمانيين في الحرب والنمسا التي كانت تحاول منع ذلك، وانضم إلى هذا الصراع أيضًا السفير الفرنسي في إسطنبول، تشارلز فيرجيه ومع مرور الوقت وقع العثمانيون مع بروسيا معاهدة تجارة وصداقة في 22 اذار عام 1761م. [5]

(1) Yalçınkaya, M.A, "XVIII. Yüzyıl, Islahat, Degisim ve Diplomasi. (2002) S88.
(2) معاهدة أكس لا شابيل: وقعت هذه المعاهدة بين بريطانيا وهولندا وفرنسا وإسبانيا وجنوة والنمسا في 18 تشرين الأول عام 1784م، والتي أنهت بموجبها حرب الخلافة النمساوية والتي قسمت بموجبها اراضي جديدة وتنازلت النمسا عن أراضي كانت بحوزتها، للمزيد ينظر: سوسين جاك، ال هبسبورغ وصلح اكس لاشابيل 1748م، مجلة ويليام وماري الفصلية، مج14، العدد 4، 1957، ص 516 -535.
(3) Igürel, M, OP .CIT (1993), S155.
(4) Beydilli, K. (1985), Büyük Friedrich ve Osmanlılar, _stanbul, S34.
(5) Ugur KURTARAN. OP .CIT, 2006, s246.

في عام 1761م، تم تصديق هذه المعاهدة من قبل السلطان مصطفى الثالث، ومحتوى المعاهدة كان باختصار كما يلي: منح بروسيا حرية التجارة، وتم تحديد ضريبة الجمارك بنسبة 3%. كما تم تحديد حقوق وامتيازات السفير والقنصل البروسي في الدولة العثمانية، ومنح بروسيا الحق في محاكمة رعاياها، على أن القضايا التي تتجاوز أربعة آلاف قرش بين المسلمين والبروس وستتم المحاكمة في إسطنبول، تم الاتفاق أيضًا على أنه باستثناء التواصل مع القوات الأجنبية أثناء الحرب، سيكون لشعب بروسيا حرية الحركة، وفي حال كان هناك ضرورة، يمكن إعادة بدء المفاوضات بين الطرفين. [1]

ثالثاً: موقف الدولة العثمانية من الصراع الأوروبي الداخلي:

خلال مدة حرب السنوات السبع بين الدول الأوروبية، تبع العثمانيون سياسة حذرة، إذ حصلوا على المعلومات حول الحرب من خلال رسائل أرسلها حكام إقليم الافلاق والبغدان، بالإضافة إلى السفراء الكبار للدول المتحاربة الموجودين في إسطنبول، وبذلك قام الصدر الأعظم راغب باشا بتقييم الأخبار التي وصلت إليه وقارنها محددًا استراتيجيات الدولة العثمانية دون أن يغفل عن الوضع السياسي في أوروبا وتوقعاتها نظراً لأن الحكومة العثمانية كانت على دراية بعدم جاهزية جيشها، فقد تجنبت الانخراط في هذه المغامرة الأوروبية التي كانت قضية غير واضحة النهاية. [2]

على الرغم من سياسة العثمانيين في الحفاظ على السلام استمرت الخلافات مع روسيا، إذ كان الروس الذين يطمحون إلى تحقيق أهداف توسعية في الأراضي العثمانية، ويشجعون جورجيا ضد العثمانيين، وكانوا يسعون لكسب أنصار بين المسيحيين في اليونان وألبانيا والجبل الأسود والافلاق والبغدان، من جهة أخرى وفي مخالفة للمعاهدات، كانت روسيا تبني قلاعًا جديدة على حدود الدولة العثمانية وتقوم بالاستعدادات العسكرية في بولندا، وقد تصرف الروس بطريقة قاسية وبدون رحمة ضد المواطنين البولنديين الذين أصبحوا في وضع الهيمنة. [3]

وفي مواجهة هذا التدخل الروسي، أنشأ المواطنين البولنديون منظمة تسمى "اتحاد بار" وبدأوا في النضال من أجل استقلالهم، وطلبوا المساعدة من الدولة العثمانية وفي المقابل، وعدوا بتسليم بودوليا إلى الدولة العثمانية [4]، ومع تدهور العلاقات بين الدولة العثمانية وروسيا، عُين السلطان مصطفى الثالث محمد باشا

(1) Kurdakul, N, Osmanlı Devleti'nde Ticaret Antlasmalar ve Kapitülasyonları, _stanbul, 1981, S 146-147.
(2) Ugur KURTARAN. OP .CIT, 2006, s248.
(3) lgürel, M, OP .CIT (1993), S159.
(4) Köse, O., OP .CIT, 1992, S 544.

محسن زاده صدرًا أعظمًا في آذار عام 1765م وكان محمد باشا رجل دولة ذو خبرة طويلة إذ خدم في حماية المدن الحدودية، وكان على دراية بحالة الحدود الروسية المدمرة وغير المنظمة، مما جعله يعارض إعلان الحرب فتم عزله. [1]

رابعاً: موقف الدولة العثمانية من الصراع الأوروبي الداخلي:

في 8 تشرين الأول عام 1768م، أعلنت الدولة العثمانية الحرب على روسيا بهدف حماية بولندا، بدأ الحملة في 31 كانون الثاني عام 1769م عندما هاجم خان القرم، كريم غراي، روسيا لكن حياته لم تدُم طويلاً، وفي نهاية شهر آذار، تحرك الصدر الأعظم الجديد محمد أمين باشا من ساحة داوود باشا في اسطنبول بينما كانت القوات العثمانية لا تزال في الطريق، تعرضت للهجوم من قبل الروس الذين غزوا منطقة هوتين، إذ تعرض علي باشا والي مولدافيا وخان القرم الجديد ديفليت غراي، للهزيمة. [2]

بعد أن احتل الروس هوتين تقدموا على ضفاف نهر الدانوب مستفيدين من دعم السكان المسيحيين المحليين، واحتلوا ولايتي ولاشيا وبوخارست في عام 1770م، وقد حقق الجنرال روميانتييف انتصارات كبرى على العثمانيين في مدينة لورغا في27 حزيران عام 1770م ومدينة كاغول في12 اب عام 1770م، مما أسفر عن الاستيلاء على كميات ضخمة من الغنائم [3]، بعد ذلك، سيطر الروس بشكل كامل على ضفاف نهر الدانوب، واحتلوا كيلي، بندر، أكيرمان، في نفس الوقت أثار الروس الفوضى في موريا وأشعلوا تمردًا هناك ومع ذلك فإن تمرد موريا تم قمعه من قبل قائد الحملة في المنطقة. [4]

تم قمع التمرد بفضل جهود الباشا محسن زاده محمد الذي تم تعيينه، ولكن في 6 تموز عام 1770م دمرت السفن الحربية الروسية الأسطول العثماني بالكامل في كارثة "تشيزميه" بعد كارثة "تشيزميه" [5]، هاجم الروس جزر بحر إيجة، ولكنهم فشلوا في تحقيق أهدافهم وفي اذار عام 1770م، بدأوا هجومهم على القرم اذ تعرضت القرم لغزو روسي، وفر خان القرم سليم غراي، إلى إسطنبول دون مواجهة أي مقاومة تقدم الروس داخل القرم، واحتلوا مدنًا مثل كفا، كيرتش، وينيكالي. [6]

---

(1) محمد صبري الدالي، القوى الأوربية الكبرى والصراع الروسي العثماني على البحر الأسود والمضايق، منشورات الهيئة العامة للكتاب، (القاهرة: 2014)، ص 36-38.

(2) Öztuna, Y OP .CIT, (1998), S449.

(3) رزق الله يونس صدقي، تاريخ دول الإسلام، مج 1، منشورات جامعة ميتشيغان، مطبعة الهلال، (مصر: 1907)، ص 146.

(4) Kurat, A.N. (1990), Türkiye ve Rusya, Ankara, S26.

(5) Uzunçarsılı, _.H. (1988²), Osmanlı Tarihi, C.III, Kısım 1, TTK. Yaynları, Ankara,S5455.

(6) عماد عبد العزيز يوسف، "السياسة الخارجية للسلطان عبد الحميد الأول (1774-1789)"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج 19، العدد

بعد سلسلة من الهزائم على البر والبحر، قدمت الدولة العثمانية عرضًا للسلام [1]، تم تمثيل الدولة العثمانية في مفاوضات السلام من خلال رسمي أحمد أفندي كمندوب أول، ورئيس الكتاب إبراهيم أفندي كمندوب ثاني، ومحمد أمين ناحيفي كاتب محاضر في الديوان، وميكائيل زاده يورغاقي كمترجم، أما روسيا فتمثلها الجنرال ريبنين الذي قاد المفاوضات وفي نهاية المطاف، وبعد سبع ساعات من المفاوضات في قرية كوجك كينارجي على الضفة الجنوبية لنهر الدانوب، تم توقيع معاهدة كوجك كينارجي في 17 حزيران عام 1774م. [2]

خامساً: معاهدة كوجك كينارجي مع روسيا عام 1774م: [3]

شكلت هذه المعاهدة ضربة كبيرة للسياسة الخارجية والدبلوماسية العثمانية، حيث تسببت في خسارة الأراضي إلى جانب التنازلات الكبرى التي اضطرت الدولة العثمانية لتقديمها [4]، ومنها:

1. تم فتح باب تدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.
2. حصلت روسيا على حق حماية المسيحيين الأرثوذكس.
3. دخلت خطط تفتيت الدولة العثمانية مرحلة التنفيذ.
4. بدأ الروس، بعد أن حصلوا على حق حماية الأرثوذكس بالتعاون مع النمسا في تحفيز المسيحيين العثمانيين على التمرد.
5. أصبح القرم مستقلًا وظل مرتبطًا بالإمبراطور فقط من الناحية الدينية.
6. رفضت روسيا تدخل الدول الأوروبية الأخرى في هذا الصلح وأجبرت الدولة العثمانية على قبول شروطها.

بعد أن كانت روسيا قد تم تجاهلها لفترات طويلة من قبل الدولة العثمانية ولم تُعتبر شريكًا ذا حقوق متساوية في البروتوكولات الدبلوماسية حتى بداية القرن الثامن عشر، استطاعت روسيا عبر هذه المعاهدة أن تحقق تفوقًا كبيرًا على الدولة العثمانية وتصل إلى وضع تفاوضي أقوى. [5]

3، جامعة الموصل، 2023، ص 301.

([1]) Öztuna, Y OP .CIT, (1998), S451.

([2]) ماجدة خلوف، الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة، دار البشائر للثقافة والعلوم، (بيروت: 2021)، ص 125.

([3]) Erim, N. (1953), Devletlerarası Hukuku ve Siyasi Tarih Metinleri, C. I, TTK, Yayınları, Ankara, S114 -135.

([4]) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 1، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة: 1980)، ص 520.

([5]) Ugur KURTARAN. OP .CIT, 2006, s249.

وفي هذه الأثناء، كانت مواقف النمسا خلال حرب الدولة العثمانية ضد روسيا مثيرة للاهتمام. في عام 1768، أعلنت الدولة العثمانية الحرب على روسيا وأبلغت الدول المعنية بهذا القرار عبر بيان. كما أرسل الباب العالي رسالة مفصلة إلى النمسا تخبرها بسياسات روسيا تجاه بولندا وتسأل عن موقف النمسا في هذا النزاع. [1]

كانت النمسا ترغب في أن تبقى خارج الحرب بين العثمانيين والروس وأعلنت حيادها، ومع ذلك بعد أن استولت روسيا على مدينة هوتين، بدأت النمسا تشعر بأن العثمانيين قد يُهزمون في الحرب وبالتالي غيرت سياستها وبدأت النمسا تعتقد أنه إذا لم تتمكن الدولة العثمانية من منع الهزيمة، فإن الروس سيسيطرون على البلقان، وهو أمر لا يناسب مصالحها، وعلى الرغم من ذلك، لم تتمكن النمسا من الدخول في حرب مع روسيا، ففشلت في التوسط بين الطرفين، بعد ذلك شجع نجاح الروس ضد الدولة العثمانية النمسا فاستفادت النمسا من ضعف الدولة العثمانية وطلبت أن تُعطى لها منطقة بوكوفينا. [2]

لأول مرة في تاريخها لم تتمكن الدولة العثمانية من مواجهة الحرب، فتوسطت بين النمسا وسفيرها في إسطنبول باران فان ثوغوت، في مفاوضات تم عقدها في 8 ايار بموجب اتفاقية 1775، تم تسليم بوكوفينا وما حولها إلى النمسا لكي تتمكن من الوصول إلى مقاطعات غاليشيا ولوداميريا في بولندا والمناطق الأخرى التي حصلت عليها من الإمبراطورية العثمانية، وكذلك للتمكن من التنقل بين إردل والبغدان. [3]

بعد أن هزمت روسيا العثمانيين في الحروب بين عامي 1768 و1774 م وتجاوزت عقبات ضم القرم بمعاهدة كوجك كينارجي، بدأت الإمبراطورة كاترين الثانية تطمح إلى أهداف أوسع على الأراضي العثمانية ويقينها على فقدان الإمبراطورية العثمانية لقوتها السابقة، بدأت روسيا تحركات جديدة على سواحل البحر الأسود الشمالية، في القوقاز والبلقان، وفي الوقت ذاته تحالفت مع النمسا، التي كانت تسعى أيضًا للتوسع في هذه المناطق مع نهاية القرن الثامن عشر، بدأت تتضح علامات حرب جديدة بين الدولة العثمانية والنمسا وروسيا. [4]

(1) Savas, A._. (1999), “Genel Hatlarıyla Osmanlı Diplomasisi”, Osmanlı, C. 1, Ankara, s654-655.
(2) Ugur KURTARAN. OP .CIT, 2006,s250.
(3) 105 Koçu, R.E. (1934), Osmanlı Muahedeleri ve Kapitülasyonlar 1300-1920 ve, Lozan Muahedesi, _stanbul, s10
(4) lgürel, M, OP .CIT (1993), S177.

المبحث الثالث

أولاً: الاتفاق السري الروسي النمساوي ضد الدولة العثمانية:

في ايار عام 1780م، اجتمع حكام الدولتين الروس والنمساويين في موهيليف لتحقيق هذه الأهداف، وفي هذا الاجتماع تم بحث مسألة تقسيم أراضي الدولة العثمانية وتم وضع خطة بينهما وفي عام 1782م. [1] اجتمعا مرة أخرى في سانت بطرسبرغ وأعطيا المشروع النهائي لتقسيم الدولة العثمانية، ووقعا معاهدة سرية بينهما، وبذلك اتحدت روسيا مع النمسا التي كانت تنافسها في شرق أوروبا، مما جعل علاقاتها مع الدولة العثمانية أكثر قسوة مع تهديدات كبيرة وواسعة. [2]

اتفق الطرفان على عدة محاور لتقسيم أملاك الدولة العثمانية أولها مشروع اليونان بناءً على هذا المشروع، سيتم دمج الافلاق والبغدان تحت اسم "ولاشيا" وتكون تحت حماية النمسا، كما سيتم ضم شمال البوسنة، صربيا، وبانات، وكذلك الافلاق الصغيرة إلى النمسا، بينما ستضم روسيا جزرًا في بحر إيجة، وبلغاريا، والأراضي على طول ساحل الدانوب حتى دنيستار، أما الأراضي العثمانية المتبقية، وخصوصًا تلك في أوروبا وآسيا الصغرى، فستتحد لتشكيل "دولة هيلين" برئاسة الإمبراطورة كاترين الثانية، على أن يُعين حفيدها، قسطنطين، ملكًا لها، وستحظى روسيا بحمايتها. [3]

وبناءً على ذلك طلبت روسيا من الباب العالي في إسطنبول حل بعض القضايا الخلافية، والتي كانت تتضمن ثمانية نقاط مهمة: [4]

1. النزاع على الافلاق والبغدان.
2. قضية جورجيا.
3. بعض القبائل في القوقاز التي عبرت نهر كابان وقامت بغارات على الأراضي الروسية.
4. فرض بعض الضرائب على التجار الروس.
5. استرجاع السفينة الروسية التي استولى عليها الجزائريون.

([1]) يلماز أزوتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، ج1، منشورات فيصل للتمويل، تركيا، 1988 م، ص 623.
([2]) إيمان علاء الدين ابراهيم صائغ، المصدر السابق، ص 41.
([3]) Ugur KURTARAN. OP .CIT, 2006, s251.
([4]) lgürel, M, OP .CIT, (1993), S180.

6. إبعاد القوزاق من على ضفاف نهر الدانوب لمنعهم من النهب.
7. تعيين قنصل في فارنا وفقًا لما نصت عليه معاهدة كوجك كينارجي.
8. منح الروس نصف الملح المستخرج من منطقة كيلبورون كما تنص المعاهدة.

وفي تلك الأثناء، كانت روسيا مستمرة في التوسع، وقد شكلت تحالفًا مع النمسا، مما أثار قلق بروسيا وإنجلترا ولذلك كانت كل من بروسيا وإنجلترا تشجعان حكومة الدولة العثمانية على فتح حرب ضد روسيا، وبعد هذه التطورات قرر الصدر الأعظم راغب باشا إنهاء الوضع القائم وأعطى المبعوث الروسي إنذارًا وعندما تم رفض هذا الإنذار من قبل الروس، أعلنت الدولة العثمانية الحرب ضد روسيا. [1]

بعد ستة أشهر من إعلان الحرب ضد روسيا، أرسل السفير النمساوي في إسطنبول، هربرت راتكال، مذكرة إلى حكومة الدولة العثمانية، يُعلمهم فيها بأن "النمسا تؤيد روسيا ضدالدولة العثمانية في حربهم، ونظرًا لتحالف النمسا مع روسيا، أبلغت النمسا الدولة العثمانية بأنها ستشارك في الحرب إلى جانبها، وأعلنت رسميًا الحرب على الدولة العثمانية في 9 شباط عام 1788م. [2]

ثانياً: إعلان الدولة العثمانية الحرب ضد النمسا وروسيا:

وهكذا بينما كانت الدولة العثمانية تفكر في الحرب مع روسيا، وجدت نفسها مضطرة إلى القتال على جبهتين ضد كل من روسيا والنمسا في نفس الوقت، مما أجبر القوات العثمانية على الانقسام وخوض معركتين في آن واحد[3]، ومع إعلان الحرب على روسيا لم تكن الاستعدادات لهذه الحملة جاهزة، ونتيجة للوضع المماثل من جانب روسيا، استعدت الدولتان للحرب حتى الصيف وبما أن الحرب كانت على جبهتين، توجه الصدر الأعظم يوسف باشا إلى جبهة النمسا، بينما توجه الصدر الأعظم السابق شاهين علي باشا إلى الجبهة الروسية، وقاد القائد البحري قبطان البحرية غازي حسن باشا الجيش في البحر. [4]

(1) Yalçınkaya, OP .CIT, (2002) S109.
Bozkurt, R. (1986), "1787- 1792 Osmanlı- Avusturya ve Rus Savasları Zistovi ve Yas Antlasmaları _le Bu Savaslardan Alınan Dersler", Askeri Tarih Bülteni, Sayı: 20,
(2) Ankara, S102.
(3) Danismend, _.H. (1972[1]), _zahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi, C.III, _stanbul, S 66.
(4) Köse, O., OP .CIT, 1992, S 547.

بعد بدء الحرب، استولى الروس على قلاع ياش وهوتين، وشهد البحر الأسود معارك عنيفة ونتيجة لذلك، سقطت قلعة أوزي في يد الروس وبعد سقوط القلعة، أصيب السلطان عبد الحميد الأول [1]، بحزن شديد وتوفي في 7 نيسان عام 1789م، ليتولى عرش الدولة العثمانية السلطان سليم الثالث [2]، وفي هذه الأثناء عبر الروس نهر الدانوب واحتلوا قلعة كلاس في البغدان، مما دفع السلطان سليم الثالث في 7 حزيران عام 1789م إلى عزل يوسف باشا من منصب الصدر الأعظم. [3]

تم تعيين حسن باشا بمنصب الصد الأعظم بدلاً منه ثم أُعطيت مهمة صد الروس الذين تجمعوا في منطقة ياش إلى القائد مصطفى باشا. ولكن، على الرغم من كل جهوده، تعرض الجيش للهزيمة في معركة فوكشاني في 1 اب عام م1789، مما مكن الروس من السيطرة على كامل ثقل الجيش، بعد الهزيمة في معركة بوزي في 22 أيلول عام 1789م، استولت روسيا على أكيرمان، بيسارابيا، وبندر، بينما استولت النمسا على بلغراد وسمنديرا، مع صعود السلطان سليم الثالث إلى العرش، كان يُتوقع أن يتغير مصير الحرب لصالح الدولة العثمانية. [4]

ولكن بسبب العديد من الهزائم والخسائر التي حدثت في صيف عام 1789م خلال العمليات العسكرية، دخلت الدولة العثمانية في بحث عن حليف سياسي ضد النمسا وروسيا، في النهاية تم توقيع اتفاقات مع السويد أولاً، ثم مع بروسيا. [5]

ثالثاً: عقد اتفاقيات الدولة العثمانية مع السويد وبروسيا:

كانت السويد عدواً لدوداً لروسيا بسبب رغبتها في الاستقرار في بحر البلطيق، قد أعلنت الحرب على روسيا في عام 1788م، معتقدة أن الدور سيصل إليها وقد اتفقت السويد مع الدولة العثمانية على تقديم المساعدة المالية مقابل شغل الأسطول الروسي، مما سمح للجيش العثماني بعدم الحاجة للتعامل مع الروس في البحر

(1) السلطان عبدالحميد الأول: ولد في 20 اذار عام 1725م في إسطنبول والده السلطان أحمد الثالث تلقى تعليمه من والدته السلطانة رابعة، قضى حياته محجوزاً في قصره على يد اخيه وأباء عمه السلاطين كونه كان وريثاً محتملاً للعرش، حكم من عام 1774م الى وفاته عام 1789م. للمزيد ينظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص341.

(2) السلطان سليم الثالث: وهو ابن أحمد الثالث ولد عام عام 1761م في إسطنبول، تولى السلطنة بعد وفاة عمه عبدالحميد الأول عام 1789م، كانت بداية تسنمه للسلطنة حروب كبيرة وطاحنة بيه وبين روسيا والنمسا، توفي متأثراً بجراح أصيب بها أثر طعنه غادرة عام 1808م. للمزيد ينظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص363.

(3) Uzunçarsılı, _.H,Osmanlı Tarihi, C.III, Kısım II, TTK. Yayınları, Ankara, .(1988³)s332-334

(4) lgürel, M, OP .CIT, (1993), S235.

(5) Danismend, _.H., OP .CIT, 1972,S 68.

الأبيض المتوسط، وفي النهاية تم توقيع معاهدة عثمانية-سويدية في 11 تموز عام 1789م في مواجهة التهديد المتزايد من روسيا. [1]

تم إعداد معاهدة عثمانية -سويدية (اتفاقية بيكوز) من قبل رئيس الكتاب رشيد أفندي وسفير السويد في إسطنبول جون ف. هيدنشتان، تتكون المعاهدة من أربعة بنود، وفقًا لها تعهدت الدولة العثمانية بدفع 20,000 كيس ذهب سنويًا (2,000 كيس لكل عام) مقابل استمرار السويد في الحرب، كما تعهد الطرفان بعدم عقد أي معاهدات منفصلة مع روسيا، وتقديم الدعم المتبادل في استعادة الأراضي التي استولت عليها روسيا في مفاوضات السلام، لكن في عام 1790م، بعد أن عجزت السويد عن مواصلة الحرب ضد الروس، ووقعت اتفاقية مع روسيا، وأصبحت هذه المعاهدة عديمة الفائدة. [2]

عقدت الدولة العثمانية أيضًا معاهدة تحالف مع بروسيا، إذ بدأت بروسيا تشعر بالقلق من صعود روسيا كقوة كبيرة في شرق أوروبا عندما كانت الدولة العثمانية تواجه صعوبات على جميع الجبهات، طلبت بروسيا من الدولة العثمانية عبر سفيرها في إسطنبول إبرام معاهدة تحالف وتوثيق هذا الاتفاق، كانت هذه الواقعة غير مسبوقة في تاريخ الدولة العثمانية، وتمت مناقشتها لفترة طويلة في الباب العالي وكبار مستشاري السلطان، إذ انقسمت الآراء بشأنها ومع هزيمة جيوش الدولة العثمانية أمام روسيا والنمسا، تم التوقيع على معاهدة تحالف الدولة العثمانية مع بروسيا في 31 كانون الثاني عام 1790م، التي تتكون من خمسة بنود: [3]

إذا عبرت قوات روسيا والنمسا إلى الضفة الغربية لنهر الدانوب، فسيؤدي ذلك إلى زعزعة التوازن، ولذلك فإن دولة بروسيا ستعلن الحرب على روسيا والنمسا، وستقدم الدعم الكامل للدولة العثمانية على البر والبحر، كما تعهدت بروسيا بعدم إنهاء الحرب حتى تتوصل الدولة العثمانية إلى سلام يتناسب مع مصالحها، وتكون إسطنبول قد تأمنت تمامًا.

1. ستظل اتفاقية التجارة الموقعة بين الدولة العثمانية وبروسيا في عام 1761م سارية المفعول، وبموجبها ستُمنح السفن التجارية البروسية حق المرور بحرية تحت علمها في البحر الأبيض المتوسط، كما هو الحال مع السفن التجارية للدول الصديقة.

(1) Koçu, R.E. OP .CIT, (1934), s109-110.
(2) Ugur KURTARAN. OP .CIT, 2006, s254.
(3) lgürel, M, OP .CIT, (1993), S236.

2. طالما أن الدولة العثمانية لم تتوصل إلى سلام مع روسيا والنمسا، فإن بروسيا لن تنهي الحرب أيضًا ولن تعقد سلامًا بالمقابل، وإن بروسيا، والسويد، وبولندا لن يوقعوا أي اتفاقات سلام مع روسيا والنمسا ما لم تنضم الدولة العثمانية إلى هذا السلام، إذا شنت بروسيا والنمسا هجمات على الدولة العثمانية أو إذا هاجمت روسيا والنمسا السويد وبولندا، فإن الدولة العثمانية ستعلن الحرب على هذه الدول، وبالمثل، إذا هاجمت روسيا والنمسا الدولة العثمانية أو السويد وبولندا، فبروسيا ستعلن الحرب على روسيا والنمسا. [1]

3. في معاهدة التحالف هذه، تعهدت دولة بروسيا بضمان الدفاع عن المناطق التي تظل تحت إدارة الدولة العثمانية في اتفاقية السلام التي سيتم توقيعها، كما ستساعد إنجلترا، هولندا، السويد، وبولندا في الانضمام إلى هذه المعاهدة بعد السلام، وفي حال تعرضت بروسيا لهجوم من النمسا، فإن الدولة العثمانية وبروسيا سيتعاونان وفقًا للاتفاقية التي ستُبرم بينهما، وسيقدم كل طرف دعمه للآخر بكامل قواه، وإذا وقع الهجوم قبل إبرام هذه المعاهدة، فإن كلا الدولتين ستقدمان المساعدة المتبادلة بكامل قواتهما [2]، كما تعهد الطرفان بعدم الانسحاب من الحرب حتى يتم التوصل إلى سلام يتوافق مع شرف ومصالح كل دولة، وستُمنح الحقوق التجارية التي تم منحها لإنجلترا وفرنسا في الدولة العثمانية أيضًا لبروسيا.

4. سيتعين على كلا الدولتين أن تقدم النصوص المعتمدة من قبلهم في هذا التحالف خلال خمسة أشهر أو في موعد أقرب، وتقديمها بشكل متبادل إلى ممثلي الدول المعنية في إسطنبول.

كان الهدف من هذا التحالف بين الدولة العثمانية وبروسيا هو تشكيل جبهة مشتركة ضد روسيا والنمسا، بعد التحالف بدأ الجيش العثماني الاستعدادات للحملات التي ستبدأ في الربيع وبعد وفاة الإمبراطور النمساوي جوزيف الثاني [3] في 23 كانون الأول عام، وتولي خلفه ليوبولد الثاني [4]، كانت النمسا تأمل في

([1]) Ugur KURTARAN. OP .CIT, 2006, s255.

([2]) إيمان علاء الدين ابراهيم صائغ، المصدر السابق، ص42-43.

([3]) جوزيف الثاني: وهو ابن الإمبراطورة ماريا تريزا من زوجها الدوق دي لورين الذي تسمى فيما بعد فرانسو الأول، وهو أخو الملكة ماري أنطوانيت زوجة لويس السادس عشر ملك فرنسا، ولد عام 1741 م، وتولى الحكم سنة 1765 م، لكنه لم يتوج ملكاً حتى عام 1780م، توفي عام 1790 م. للمزيد ينظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص363.

([4]) ليو بولد الثاني: ولد في عام 1747 م، وكان أميراً لتسكانا بإيطاليا ثم تولى الامبراطورية بعد وفاة أخيه جوزيف الثاني عام 1790م، من أهم أعماله إخضاع ولايتي المجر والأراضي المنخفضة إلى سلطنته، اتحد مع روسيا على محاربة فرنسا توفي عام 1792م: إيمان علاء الدين ابراهيم صائغ، المصدر السابق، ص42؛ محمد فريد بك، المصدر السابق، ص363.

الانسحاب بفوز حاسم [1]، وفي الواقع، بعد فوز الدولة العثمانية في معركة يَرغُو في وجه النمسا، اضطرت النمسا للموافقة على السلام.

رابعاً: مفاوضات السلام بين الدولة العثمانية والنمسا برعاية الدول الأوروبية:

بدأت المفاوضات في مدينة ريخين باخ، بالقرب من الحدود البوهيمية، بمشاركة ممثلي إنجلترا وهولندا من حلفاء بروسيا، وفي النهاية تم التوصل إلى اتفاق بين هذه الدول في 27 تموز عام 1790م، بعد معاهدة ريخين باخ، بدأت المفاوضات بين الدولة العثمانية والنمسا من أجل التوصل إلى سلام دائم وقد تم التوصل إلى اتفاق في 18 ايلول عام 1790م. [2]

تم توقيع هدنة لمدة تسعة أشهر بوساطة وضمان بروسيا بعد توقيع الهدنة مع النمسا، تم فتح الطريق نحو السلام وبعد مفاوضات طويلة وصعوبات في الرأي، بدأت المحادثات في مدينة زيشتوي Zistovi، وهي مدينة تقع شمال بلغاريا على حدود رومانيا على الضفة اليمنى لنهر الدانوب كما اقترحت الدولة العثمانية على تعيين عبد الله بري أفندي، رئيس ديوان الخارجية العثماني، كموفد للدولة العثمانية، بينما تم إرسال البارون دي هيربيرث راتكالي ممثل النمسا، مع السفير بروسيا في إسطنبول، لوكشيسين، كممثلين للمفاوضات، بدأت المحادثات في مدينة زيشتوي في 5 كانون الأول عام 1790 م بعد وصول الوفود برئاسة هؤلاء الممثلين. [3]

مرت محادثات السلام في زيشتوي بصعوبة شديدة، إذ تم قطع المحادثات في حزيران عام 1791م، وعاد الممثلون النمساويون إلى بوخارست. ومع ذلك بعد تطورات الثورة الفرنسية، وتوقيع معاهدة بيلنيت بين بروسيا والنمسا ضد فرنسا، ما أدى إلى تحويل انتباه النمسا أكثر نحو الغرب، تم استئناف المحادثات في زيشتوي، تحت إشراف الممثلين المعتمدين للمملكة البروسيّة والمملكة البريطانية، وبتوجيه من الحكومة الهولندية، تمت كتابة وثيقة الاتفاق بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية، هذا الاتفاق كان نتيجة للمفاوضات التي جرت بين الممثلين، وعُقِد وأُبرِم مع جميع الشروط والقيود المقررة، وتم تصديقه من قبل ممثلي الدول المعنية وتوثيقه بالتوقيع والختم. [4]

(1) Igürel, M, OP .CIT, (1993), S240-242.
(2) Uzunçarsılı, OP .CIT, (1988³) s568-569.
(3) Erim, N., OP .CIT, (1953), S114-135.
(4) Ugur KURTARAN. OP .CIT, 2006, s276.

خامساً: معاهدة زيشتوي بين الدولة العثمانية والنمسا عام 1791م:

تم توقيع معاهدة زيشتوي للسلام بين الدولة العثمانية والنمسا في 4 اب عام 1791م وتحتوي هذه المعاهدة على 14 مادة، ووفقًا لهذه المواد:

- تُعد معاهدة زيشتوي التي وُقعت في أواخر القرن الثامن عشر، من النقاط المحورية في تاريخ العلاقات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية، والتي بدأت فعليًا في معركة موهاج عام 1526م، مع هذا الاتفاق، تم إنهاء حالة الحرب المستمرة بين الطرفين، والتي استمرت لعقود طويلة، وكان هذا خطوة هامة في الاتجاه نحو تقليل التوترات بين الدولة العثمانية والنمسا، ومع هذه المعاهدة، بدأ التحسن الكبير في العلاقات بين الدولتين في القرن التاسع عشر، مما سيوصل إلى تحالفات في بداية القرن العشرين، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعاهدة تعد بداية جديدة في علاقات البلدين لا سيما بعد سلسلة من الاتفاقيات السابقة التي بدأتها الدولة العثمانية مع النمسا في منتصف القرن السادس عشر، وأهمها معاهدة عام 1547م. [1]
- تُعد هذه المعاهدة آخر مثال على الوثائق الرسمية التي أُرسلت من قِبل السلطان العثماني في القرن الثامن عشر، إذ أُرسِلَت من قبل السلطان محمود الثاني إلى إمبراطور النمسا، من حيث المضمون، تُشبه هذه المعاهدة المعاهدات السابقة التي أرسلها السلاطين العثمانيون إلى الحكام الأجانب، إلا أن المعاهدة تختلف في بعض التفاصيل، لا سيما في القسم الأول المتعلق بالدعوة، على الرغم من أن الدعوة كانت عادة جزءً مهمًا في المعاهدات العثمانية، فإن هذه المعاهدة تتضمن كلمات وتعبيرات مختلفة عما هو معتاد في الوثائق السابقة. [2]
- الاختلاف الرئيسي في هذه المعاهدة هو أن الدعوة كانت أقصر من المعتاد في المعاهدات السابقة، بعد الدعوة تم الإشارة إلى أن هذه المعاهدة قد تم التوصل إليها بعد حوالي خمسين عامًا من آخر معاهدة بين الدولة العثمانية والنمسا، والتي كانت قد وُقِّعت في عام 1747م في بلغراد، وُقِّعَت هذه المعاهدة في مدينة زيشتوي بفضل وساطة ملوك بروسيا وإنجلترا وكبار مسؤولي هولندا، المعاهدة تتضمن أيضًا ذكر المفاوضين (الممثلين) الذين قاموا بإتمام المعاهدة، بالإضافة إلى التفاصيل المتعلقة بالأعمال التي قام بها هؤلاء المفاوضون، كما تمت الإشارة إلى أن هيكل المعاهدة يختلف عن نمط المعاهدات التقليدية، إذ لا يحتوي على الأقسام المعتادة مثل التوثيقات الملكية والتعريف بالألقاب والعبارات

(1) Ugur KURTARAN. OP .CIT, 2006, s256-258.
(2) Ugur KURTARAN. OP .CIT, 2006, s277.

الدعائية، بل يتم الانتقال مباشرة إلى مراحل توقيع المعاهدة وخصائصها العامة وكذلك الأنشطة التي قام بها الممثلون. [1]

محتويات المعاهدة:

تتكون معاهدة زيشتوي من أربعة عشر بندًا، يتبعها خاتمة وتأكيد من الجانب الآخر، وتحديدًا من الممثلين الذين وافقوا على بنود المعاهدة: تم الحصول على نصوص المعاهدة من الأرشيف العثماني: [2] (دفتر الدول الأجنبية رقم 3/59)

1. بعد هذه المعاهدة، سيتم إقامة السلام والصداقة والتعاون بين الدولتين وبين رعاياهما على البر والبحر والأنهار. وبموجب هذه الصداقة، ستنتهي العداوات التي كانت تحدث بين رعايا الدولتين أثناء الحروب، بالإضافة إلى ذلك سيتم العفو عن الأشخاص الذين عبروا من أراضي الدولة العثمانية إلى الجانب النمساوي من مناطق مثل الجبل الأسود، والبوسنة، والصرب، والإفلاق، ومولدافيا، كما سيتم احترام الأشخاص الذين لجؤا إلى الدولة العثمانية على الرغم من عدم رغبة حكوماتهم في ذلك، ولن يتعرضوا للهجوم أو الإهانة، وسيتم تسليم ممتلكاتهم وإعادتهم إلى بلادهم.
2. بموجب المعاهدة، ستقبل الدولتان الوضع القائم منذ بداية الحرب في عام 1791م وتلتزمان بما تم الاتفاق عليه في معاهدتي بلغراد عام 1739م وغيرها من المعاهدات التي أُبرمت بعد ذلك.
3. ستتم إعادة تجديد اتفاقيات تتعلق بتوفير الحماية للسفن التجارية النمساوية في الموانئ العثمانية، التي تشمل أيضًا تعويض الأضرار التي قد تلحق بهذه السفن من قبل القراصنة أو آخرين من رعايا الدولة العثمانية، كما سيتم تجديد الاتفاقات المتعلقة بمرور رعايا إقليم إلافلاق ومولدافيا عبر الأراضي العثمانية، وكذلك لضمان أمن الحدود كما تم الاتفاق عليه في المعاهدات السابقة لعام 1790 و1791م.
4. ستلتزم الدولة النمساوية بالوضع الذي نشأ في سنة 1791، وستستمر في إقامة علاقات ودية مع الدولة العثمانية، على هذا الأساس، ستقوم الدولة النمساوية بإعادة الأراضي والمدن والقلاع والحصون التي تم احتلالها، بالإضافة إلى إعادة الأسلحة والمعدات الحربية إلى الدولة العثمانية كما كانت في السابق.

(1) Bozkurt, R., OP .CIT, (1986), S117.
(2) BASBAKANLIK OSMANLI ARSiVi. Nemçe Ahidnâme Defteri, Nr. 59/3

5. ستتم إعادة تسليم قلعة هوتين وبعض القلاع والبلدات الأخرى من الدولة العثمانية إلى روسيا بموجب المعاهدة بين الدولتين، إذ ستظل القلاع المذكورة تحت الحماية المؤقتة للدولة النمساوية حتى تاريخ المعاهدة، لن تتحرك الدولة النمساوية ضد الدولة العثمانية ولن تقدم أي مساعدة لروسيا.

6. بعد المعاهدة، سيتم تغيير التصديقات كما هو معتاد، وستتم الترتيبات اللازمة من جانب الدولتين للانسحاب والتسليم والتعويضات خلال المدة المحددة، سيتم اختيار ممثلين من الدولتين وفقًا للمادة 13 من معاهدة بلغراد لإتمام هذه الإجراءات، سيتم تعيين بعض الممثلين لتسليم خمس مدن من الافلاق ومولدافيا بعد إرسال التصديقات، وسينتهي العمل بذلك خلال ثلاثين يومًا، بينما سيقوم الممثلون الآخرون بتحديد الأراضي التابعة لكل طرف وفقًا للوضع القائم سابقًا.

7. جميع الأسرى الذين تم أسرهم أثناء هذه الحرب سيتم الإفراج عنهم من قبل النمسا استثناءً، وسيتم تسليمهم إلى ممثلي الدولة العثمانية في المناطق مثل روسشوك وفيدين والبوسنة. في المقابل، سيتم تسليم الأشخاص والجنود المرتبطين بالدولة النمساوية الذين يوجدون في السجون وبعض الجنرالات في البوسنة.

8. سيتم اعتبار رعايا كل دولة الذين اختاروا الإقامة في أراضي الدولة الأخرى بمحض إرادتهم وعدم إعادتهم إلى بلدانهم، وسيتم السماح للذين يمتلكون ممتلكات في الدولة الأخرى بالانتقال إلى الدولة التي يرغبون في الانتقال إليها، ولكنهم سيضطرون إلى بيع ممتلكاتهم في الدولة الأخرى ليتم ربطهم مع الدولة الجديدة.

9. سيتم إعادة ممتلكاتهم. وبخلاف معاهدتي بلغراد وباساروفجة، لن يُسمح بتقديم المطالبات أو تسوية الأضرار الناجمة عن المعارضة أثناء فترات الحرب.

10. سيتولى الحكام والقادة في حدود الدولتين الحفاظ على النظام والأمن في الحدود. كما سيتم دفع التعويضات وتطبيق العقوبات على أولئك الذين يتسببون في الأضرار والضرر نتيجة التصرفات المخالفة للاتفاق بين الدولتين.

11. سيتم تحذير وتوجيه القضاة ورجال الشرطة في الدولتين، مع السماح للمسافرين الذين يعبرون الحدود بشكل غير قانوني، سواء من أي من الدولتين، بالسفر بحرية إلى بلدهم. كما لن يُفرض عليهم أي ضرائب أو رسوم أخرى، باستثناء الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجارة والبضائع الخاصة بهم، وسيتم توفير الحماية والرعاية لهم.

12. كما تم الاتفاق في المعاهدات السابقة، ستُمنح امتيازات لرهبان المسيحيين الموجودين في الدولة العثمانية، إذ سيسمح لهم بأداء شعائرهم الدينية وإصلاح كنائسهم، كما سيُسمح لهم بالسفر بحرية إلى القدس والمواقع المقدسة الأخرى، مع توفير الحماية لهم وفقًا للوضع السائد، ستُجدد الامتيازات الممنوحة لهذه الطائفة الدينية.

13. سيرسل إمبراطور روما سفراءه في الوسط للمشاركة في مراسم الجلوس على العرش الخاصة بالسلطان الجديد وكذلك في المعاهدة نفسها، وسيتم استقبال السفراء وفقًا للبروتوكول، وسيتم استضافتهم بشكل لائق طوال مدة مهمتهم.

14. ستكون المعاهدة مكتوبة بنسختين، واحدة باللغة العثمانية وتوقيعها من قبل سفراء الدولة العثمانية، والأخرى باللغة الفرنسية لتوقيع سفراء الإمبراطور النمساوي.

على ضوء هذه النقاط تم توقيع معاهدة زيشتوي عام م1791، انتهت الحروب المستمرة بين الدولة العثمانية والنمسا، والتي بدأت في أوائل القرن السادس عشر، ومن خلال إنهاء الحرب مع النمسا، تمكنت الدولة العثمانية من التخلص من الحرب على جبهتين، وركّزت كل اهتمامها على جبهة روسيا، ولكن، بتأثير الأحداث والتطورات الهامة في أوروبا، تم توقيع معاهدة سلام مع روسيا في وقت قصير. [1]

ووفقًا لهذه المعاهدة طلبت روسيا من حليفتها النمسا الانسحاب من الحرب، وبعد أن أصبحت النمسا في عزلة متزايدة في أوروبا. [2]

تشكل معاهدة زيشتوي عام 1791 م المرحلة النهائية من علاقات الدولة العثمانية مع النمسا، كما أنها تمثل نقطة تحول هامة في تاريخ العلاقات التي استمرت حوالي 300 عام منذ بدايتها، إن معاهدة زيشتوي كانت آخر حرب بين النمسا والدولة العثمانية إذ بعد هذه المعاهدة بدأ عهد من الصداقة بين النمسا والدولة العثمانية، واستمر هذا حتى بداية القرن العشرين، إذ تسببت هذه العلاقات في تشكيل تحالف بين الدولتين خلال الحرب العالمية الأولى خلال هذه المدة، كانت النمسا تدعم سياسة الدولة العثمانية، بما في ذلك الإصلاحات التي قامت بها الحكومة العثمانية، وكان لها دور في تعزيز الاستقرار الداخلي والخارجي للدولة العثمانية.

(1) Bozkurt, R.,. OP .CIT, (1986), S117.
(2) Yalçınkaya, OP .CIT, (2002) S111.

سادساً: معاهدة ياش بين الدولة العثمانية وروسيا في 9 كانون الثاني عام 1792م:

بهذا الشكل، انتهت الحرب التي بدأت في عام 1787م، في عهد السلطان عبد الحميد الأول، وتم توقيع المعاهدة في عام 1792 م في عهد السلطان سليم الثالث، من خلال هذه المعاهدة تم التصديق مرة أخرى على معاهدة كوجوك كينارجي وما تلاها من معاهدات وشروط مفروضة على الدولة العثمانية مع نتائج هذه الحرب ظهرت الهيمنة العسكرية لروسيا على الدولة العثمانية، كما أن روسيا والنمسا تمكّنتا من تعزيز موقعهما في البلقان، مما مكّنها من الإعداد للأحداث المحتملة في المستقبل. [1]

تم توقيع هذه المعاهدة في مدينة ياشي في مولدافيا بين الدولة العثمانية وروسيا والتي قوت السيطرة الروسية على البحر الأسود، تم التوقيع على المعاهدة من قبل الصدر الأعظم يوسف باشا والمبعوث الروسي بيزرودكو، وبهذه المعاهدة اعترفت الدولة العثمانية بضم روسيا لخانية القرم، إذ أصبح نهر دنيستر هي الحدود الفاصلة بين الدولة العثمانية وروسيا في أوروبا، وقد ضل الحال نفسه على الحدود الآسيوية بدون تغيير. [2]

منذ هذه اللحظة أصبحت روسيا في موقع متفوق من الناحية السياسية والعسكرية، ومع اقتراب نهاية هذا القرن، بدأ رجال الدولة العثمانية في السعي لعقد تحالفات من أجل الاستمرار في مواجهة الضغوط التي تلقتها من القوى الغربية، الدولة العثمانية التي لم تقبل أي طرف يحترمها كمتساوية في الحقوق أصبحت الآن مضطرة للبحث عن حلفاء في أوروبا من أجل البقاء. [3]

الخاتمة

يُعد الصراع العثماني النمساوي على أوروبا الشرقية بين عامي 1740-1792م ذات أحداث مهمة في تلك الحقبة الزمنية التي شغلت الخط الأمامي للدفاع أوروبا الشرقية ضد الدولة العثمانية لا سيما مع تنامي قوة جديدة طامعة وهي روسيا، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي بالنسبة للعثمانيين وذلك مما زاد الاستماتة في الدفاع عنها، ومن خلال البحث تبين أن الصراع الأوربي كان دينيا بامتياز وحتى التدخل الروسي كان يدعوا إلى إرجاع العاصمة السابقة (القسطنطينية). إن الوجود العثماني في تلك المناطق لم يكن يمثل احتلالً بقدر ما كان يحقق السلم الأهلي وحرية الدين للشعوب التي تحت حكمه، إن التغيير الكبير في قوة الدولة العثمانية

(1) Köse, O., OP .CIT, 1992, S 587.
(2) لقاء جمعة عبد الحسن الطائي، "العلاقات العثمانية – الروسية"، مجلة كلية التربية، ع (2)، الجامعة المستنصرية، 2017، ص 285.
(3) Savas, A., OP .CIT, 1997[1], S649.

جعلتها تتحول الى المدافع فقط عن أراضيها على عكس القرون السابقة مما زاد في الأطماع بصورة كبيرة من قبل الدول الأوربية، ونرى في نهاية القرن الثمن عشر التدخل الكبير من قبل سفراء الدول الأوربية مثل انكلترا وهولندا والسويد وفرنسا في التوسط وإنهاء النزاع الدائر بين الدولة العثمانية من جهة والنمسا وروسيا من جهة أخرى، ويُعد توقيع معاهدتي الصلح مع النمسا وروسيا في عامي 1791م و1792م بمثابة كبيرة للدولة العثمانية مع عدوها الدائم الهبسبورغ ومن خلفها الإمبراطورية الرومانية المقدسة وروسيا العدو الجديد.

المصادر

الوثائق الأجنبية:

أ. (وثائق أرشيف رئاسة الوزراء العثماني) BASBAKANLIK OSMANLI ARS_V

1. الارشيف العثماني، أرشيف رئاسة الوزراء -إسطنبول
2. الارشيف العثماني، أرشيف رئاسة الوزراء -إسطنبول
3. الارشيف العثماني، أرشيف رئاسة الوزراء -إسطنبول
4. الارشيف العثماني، أرشيف رئاسة الوزراء -إسطنبول

1. Nâme-i Hümâyûn Defteri, Nr. 7
2. Nâme-i Hümâyûn Defteri, Nr. 8
3. Nemçe Ahidnâme Defteri, Nr. 57/1
4. Nemçe Ahidnâme Defteri, Nr. 59/3

المصادر العربية:

1. محمد فريد بيك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981.
2. خالد السعدون، مختصر التاريخ السياسي للخليج العربي من أقدم حضاراته حتى سنة 1971م، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2012م، ص189-192.
3. إيمان علاء الدين ابراهيم صائغ، العلاقات العثمانية النمساوية 1804-1868 م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أم القرى، السعودية، 2015.
4. علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، مشورات مكتبة طرابلس، لبنان.
5. فهد عويد عبد، "البحر الأسود بين السيادة العثمانية والتهديدات الروسية في القرن الثامن عشر"، مجلة كلية التربية، العدد 20، جامعة واسط، تموز 2015.
6. محمد حمزة الحداد، المجمل في الآثار والحضارة، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، دت، ص98؛ إيمان علاء الدين ابراهيم صائغ، المصدر السابق، ص40.

7. محمد صبري الدالي، القوى الاوربية الكبرى والصراع الروسي العثماني على البحر الأسود والمضايق، منشورات الهيئة العامة للكتاب، (القاهرة: 2014).

8. رزق الله يونس صدقي، تاريخ دول الإسلام، مج 1، منشورات جامعة ميتشيغان، مطبعة الهلال، (مصر: 1907).

9. ماجدة خلوف، الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة، دار البشائر للثقافة والعلوم، (بيروت: 2021).

10. عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة: 1980).

الكتب المترجمة للعربية:

1. هيل. أ، فلورنسا ومدتشي، مكتبة اوريون، لندن، 1977.

2. سوسين جاك، الهبسبورغ وصلح اكس لاشابيل 1748م، مجلة ويليام وماري الفصلية، مج14، العدد 4، 1957.

3. يلماز أزوتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، ج1، منشورات فيصل للتمويل، تركيا، 1988م.

الرسائل والأطاريح الجامعية التركية:

1. Ugur KURTARAN, OSMANLI -AVUSTURYA D_PLOMAT_KLSKLER, (1526- 1791), Yüksek Lisans Tezi, Tarih Ana Bilim Dalı, GAZ_OSMANPASA ÜN_VERS_TES_ SOSYAL B_L_MLER ENST_TÜSÜ, TOKAT- 2006, s233.

المصادر الأجنبية (التركية):

1. Bozkurt, N, 1699- 1736 Tarihli Ecnebi Defterklerine Göre XVIII Yüzyılın _lk Yarısında Osmanlı, Avusturya Münasebetleri, Basılmamıs Yüksek Lisans, 1994,S21 .
2. Köse, O., "XVIII. Yüzyıl Osmanlı Rus Münasebetleri", Türkler, C. XI Yeni Türkiye Yayınları, Ankara, 1992 S 542.
3. Bozkurt, N, 1699- 1736 Tarihli Ecnebi Defterklerine Göre XVIII 3- Yüzyılın _lk Yarısında Osmanlı-Avusturya Münasebetleri, Basılmamıs Yüksek Lisans, 1994.

4. Öztuna, Y., Osmanlı Devleti Tarihi, C. I, Ankara, (1998),.- 4
5. Savas, A._., "Osmanlı Diplomasisinde El-Kadimu Yüzaru Kaidesi", Tarih Enstitüsü Dergisi (Prof. Dr. M.Münir Aktepe'ye Armagan), _stanbul, 1997[1].
6. lgürel, M, "III. Osman, III. Mustafa", Dogustan Günümüze Büyük, slâm Tarihi, C. XI, Çag Yayınları, _stanbul. (1993).
7. Yalçınkaya, M.A, "XVIII. Yüzyıl, Islahat, Degisim ve Diplomasi . (2002) .7
8. Beydilli, K.(1985), Büyük Friedrich ve Osmanlılar, _stanbul,. 8-.
9. Kurdakul, N, Osmanlı Devleti'nde Ticaret Antlasmalar ve Kapitülasyonları, stanbul, 1981.
10. Kurat, A.N. (1990), Türkiye ve Rusya, Ankara,.10
11. Uzunçarsılı, _.H. (1988[2]), Osmanlı Tarihi, C.III, Kısım 1, TTK. Yaynları, Ankara. 11
12. Erim, N. (1953), Devletlerarası Hukuku ve Siyasi Tarih Metinleri, C. I, TTK, Yayınları, Ankara.
13. Savas, A._. (1999), "Genel Hatlarıyla Osmanlı Diplomasisi", Osmanlı, C. 1, Ankara.
14. Koçu, R.E. (1934), Osmanlı Muahedeleri ve Kapitülasyonlar 1300-1920 ve, Lozan Muahedesi, _stanbul.
15. Bozkurt, R. (1986), "1787- 1792 Osmanlı- Avusturya ve Rus Savasları Zistovi ve Yas Antlasmaları _le Bu Savaslardan Alınan Dersler", Askeri Tarih Bülteni, Sayı: 20, Ankara.
16. Danismend, _.H. (1972[1]), _zahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi, C.III, _stanbul.
17. Uzunçarsılı, _.H, Osmanlı Tarihi, C.III, Kısım II, TTK. Yayınları, Ankara, .(1988[3])ز17-

المجلات العربية:

1. لقاء جمعة عبد الحسن الطائي، "العلاقات العثمانية – الروسية"، مجلة كلية التربية، ع (2)، الجامعة المستنصرية، 2017، ص 285.

2. عماد عبد العزيز يوسف، "السياسة الخارجية للسلطان عبد الحميد الأول (1774-1789)"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج 19، العدد 3، جامعة الموصل، 2023، ص 301.